تقرير وقائع

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

استراتيجيات بناء السلام في أفريقيا: رواندا أنموذجاً

يوسف علاء عباس

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

استراتيجيات بناء السلام في أفريقيا: رواندا أنموذجاً

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاجتماعية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / المجتمع المدني

يوسف علاء عباس / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

تُعَدّ القارةُ الإفريقيةُ إحدى أهمّ القارات بما تحمله من موارد طبيعية وثقافات مختلفة ومتنوعة، وهذا التنوع والغِنى بالموارد جعلاها تدخل في كثير من التحديات بسبب الصراعات الاستعمارية والحروب الأهلية الداخلية في الدول الإفريقية. ومن أهم أسباب تلك الصراعات الفقرُ والتفاوتُ الاقتصادي والتدخلاتُ الخارجية. وفي ظلّ الجهود الكثيرة المبذولة لتعزيز السلام في أغلب الدول الإفريقية، إلّا أنّ الصراعات ما زالت مستمرة، ما يؤثر بشكل كبير على التنمية المستدامة والاستقرار السياسي وبناء السلام. وتشهد أكثرُ من ست عشرة دولة إفريقية نزاعاتٍ مسلحةً وتوسعاً لهذه النزاعات وسط انتشار واسع للعنف على نطاق كبير واستمرار العمليات العسكرية التي تقودها جماعات مسلحة لا تزال تمارس صوراً متنوعة من أشكال الجريمة المنظمة، كتهريب الأسلحة، والقرصنة، والاتجار بالبشر، بالإضافة إلى صراعات أخرى تشكّل عائقاً أمام التنمية والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي لدول القارة.

السياق العام عن أسباب الصراعات في أفريقيا

1. **الضغط الاقتصادي:** ولا سيما مع تفاقم الأزمات والفقر والبطالة نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يؤدي العجز عن توفير فرص العمل إلى دفع الشباب للانضمام إلى الجماعات المسلحة أو الحركات الدينية المتطرفة، لأسباب اقتصادية في المقام الأول، مما يمهّد لخلق صراعات ونزاعات عنيفة كما يحدث في أغلب الدول الإفريقية.
2. **انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب:** إذ إن صعود الجماعات الإرهابية وانتشارها في مناطق واسعة من القارة السمراء، مثل بوكو حرام في نيجيريا وحركة الشباب وداعش في الصومال، أدّى إلى زيادة النزاعات الإقليمية وتناميها بشكل مستمر، بسبب استغلال هذه الجماعات ضعف الحكومات والفقر في تجنيد الأفراد.
3. **التأثير السلبي للتدخلات الخارجية:** إذ تشكّل التدخلات الخارجية محوراً مهماً في تأجيج الصراعات من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري لفصائل وجماعات متمردة، بهدف تعزيز النفوذ في القارة والسيطرة على الموارد الطبيعية وزيادة المكاسب الاستراتيجية والاقتصادية.

الخلفية العامة

لقد شهدت المجتمعات البشرية على مرّ التاريخ أعمالَ عنفٍ وحروباً؛ فالعنف يكاد يكون مرادفاً للتاريخ البشري، ويظهر جلياً عند تدوين الأحداث التاريخية. كما أدّت أعمال العنف إلى إحداث نقاط تحوّل في علاقات القوة في مختلف أنحاء العالم. ومع النمو السريع لوسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات في القرن العشرين، أصبح من الممكن التعرّف على أي حادث عنيف بسرعة أكبر بكثير مما كان عليه الحال في العصور القديمة. ومع ذلك، فإن بروز أعمال العنف ووضوحها في كثير من الأحيان جعلا الحاجة إلى فهم أسباب هذه الأحداث أكثر إلحاحاً وضرورة.[1]

ويجب الأخذ في الاعتبار أنّ الأفعال العنيفة في عصرنا أكثر تدميراً وانتشاراً من نظيراتها في العصور القديمة، إذ أصبحت السياسة الوطنية والدولية منسوجة بأنماط عنيفة تشمل السجن والقتل، وصولاً إلى الأحداث الاجتماعية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى الإبادة الجماعية.

وفي القرن العشرين صُنِّفت الإبادة الجماعية في القانون الدولي على أنّها جريمة تمثل عنفاً منظماً ومخططاً يهدف إلى تدمير مجتمع ما. ولكي تُعدّ جريمةُ ما إبادةً جماعية، يجب أن تستهدف على الأقل أحد المفاهيم التالية: العرق، أو الأمة، أو الدين.[2] لقد كانت القضايا الأمنية على الدوام في مقدّمة الدراسات الدولية، وقد بُذلت جهود مختلفة منذ القرن الثامن عشر لضمان الأمن، وكان أول نموذج شامل معروف في التاريخ هو «عصبة الأمم".

1- Aimable Twagilimana, Historical Dictionary of Rwanda, Jon Woronoff(eds), Historical Dictionaries of Africa, 2ed, Rowman & Littlefield, USA, 2016.p34.

2- ت. جاتوا، الكنائس والأيديولوجية العرقية في الأزمات الرواندية (1900-1994)، أطروحة دكتوراه، جامعة إيدنغبورغ، 1998.ص 224

رواندا

رواندا دولة شهدت مأساة الإبادة الجماعية التي أسفرت عن مقتل ما يقرب من مليون شخص على أراضيها. وقد قُدمت تفسيرات متعددة من وجهات نظر مختلفة لتسهيل فهم الأحداث العنيفة التي وقعت في هذا البلد. فمن الممكن محاولة تفسير العنف عبر النهج الوظيفي بربطه بالعوامل الاقتصادية، أو من خلال التفسيرات الثقافية، أو عبر السعي إلى السيطرة على السلطة السياسية. غير أنّ العنف لكي يتخذ شكلاً منظماً ومخططاً وموجهاً بوضوح نحو مجموعة معينة، ويُنفَّذ بقصد تدميرها - كما في حالة الإبادة الجماعية - فلا بدّ من إدراك النقاط المشتركة الكامنة خلف هذه التفسيرات.

النقطة الجوهرية هي الأطروحة القائلة إن الفعل العنيف، الذي تحدده الخطابات الحديثة مثل الإبادة الجماعية، لا يمكن أن يتحقق دون توافر السمات الأيديولوجية والبيروقراطية والعقابية للدولة الحديثة. ورغم الصورة المتخلفة التي ارتبطت برواندا واستخدام الأدوات الزراعية البدائية في تنفيذ القتل الجماعي، فقد دفع ذلك البعض إلى الزعم بأن العنف في عام 1994 كان نتيجة للكراهية القبلية القديمة، إلا أن هذا الادعاء يمكن دحضه بسهولة.[3] لأن رواندا بلد يتمتع بالقوة الأيديولوجية والبيروقراطية العقابية التي تميز أي دولة حديثة، فهي تمتلك خصائص الدولة بالمعنى الكلاسيكي. غير أنّه عند تحليل قواتها العسكرية واقتصادها وبنيتها الاجتماعية والثقافية، تبدو دولة متخلفة ولا تمتلك العديد من الخصائص التي تحدد الدولة الحديثة. لكن عند النظر إلى مؤسساتها من حيث احتكار العنف، وإصدار الأوامر وضمان الطاعة، ومراقبة السكان وتصنيفهم وتسجيلهم (كما في التمييز العنصري)، والقدرة على صياغة الخطاب، نجد أنها تمتلك أدوات إدارة الدولة الحديثة.

وقد تمكنت رواندا من الجمع بين هذه الأدوات وبين أساليب التصنيف والتسجيل الموروثة من الدول الاستعمارية، والبنية الثقافية التي أولت أهمية كبيرة للطاعة والتي كانت قائمة قبل الحقبة الاستعمارية، إلى جانب أساليب المراقبة الهرمية المبنية على أساس جغرافي. وبهذه الطريقة اكتسبت الدولة ميزة لا نجدها إلا في الدول الحديثة، وهي تأثيرها القوي في الحياة اليومية. وعلاوة على ذلك، فإن هويتي الهوتو والتوتسي، اللتين كانتا موجودتين في رواندا قبل الاستعمار، جرى تحديدهما عنصرياً من قبل الأوروبيين وأصبحتا جزءاً لا يتجزأ من الممارسات اليومية، بدءاً من التعليم وصولاً إلى الإنتاج.[4]

3- م. مامداني، عندما يتحول الضحايا إلى قتلة (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2001)، ص 41.
4- . ر. بوين، أسطورة الصراع العرقي العالمي، في أ. ل. هينتون (محرر)، الإبادة الجماعية: قارئ أنثروبولوجي، (ماساتشوستس: دار نشر بلاكويل، 2002)، ص. 335

وعلى الرغم من وجود اختلافات قبل الفترة الاستعمارية، لم يكن هناك مفهوم للتمييز البيولوجي بين المجموعتين العرقيتين الهوتو والتوتسي. إن تصنيف المجتمعات البشرية، وإدراجها تحت مسمّى العِرق، هو ممارسة معاصرة. وبدون السلطة الأيديولوجية والبيروقراطية والعقابية التي تتميز بها الدولة الحديثة، وغياب وجود مجموعات مصنَّفة عِرقياً، فإن الفعل العنيف الذي تحدده الخطابات الحديثة - مثل الإبادة الجماعية - والموجَّه ضد مجموعات مصنَّفة من الناس بقصد تدميرهم جزئياً أو كلياً، لا يمكن أن يتحقق.

لقد جاءت الأحداث العنيفة في رواندا ضمن إطار تصاعد الخطابات والممارسات الحديثة، التي تتمحور حول مسألة مَن يسيطر على السلطة ومَن يحكم الدولة. ونتيجة لذلك، أصبحت رواندا، على الرغم من مظهرها ومؤسساتها غير الحديثة، وبفضل امتلاكها تقنيات إدارة ترتبط عادة بالدولة الحديثة، مكاناً لظهور نوع من العنف يُعَدّ حديثاً في جوهره، ألا وهو الإبادة الجماعية.[5]

هويات الهوتو والتوتسي

إذا نظرنا عن كثب إلى هويات الهوتو والتوتسي المكتسبة عبر التاريخ، فإننا غالباً ما نصطدم بالسؤال ذاته: من هم الهوتو والتوتسي؟ لقد طُرحت العديد من الإجابات على هذا السؤال، لكن بشكل عام برزت وجهتا نظر رئيسيتان.

وبحسب الرأي الأول، لا ينبغي البحث عن الفروق بين الهوتو والتوتسي على أسس بيولوجية؛ بمعنى آخر، لا وجود لفروق جوهرية بين المجموعتين، أو أن الفروق تقتصر على اختلاف اجتماعي واقتصادي «طبيعي». وقد يُنظر إلى هذا الاختلاف على أنه اختلاف طبقي.[6]

بين الأغنياء والفقراء من أصول التوتسي والهوتو، أو قد يكون اختلافاً قائماً على تقسيم العمل بين المجتمع الزراعي والمجتمع الرعوي. وعلاوة على ذلك، فإن تقسيم العمل الزراعي والرعوي بين المجتمعين ليس متبادلاً، إذ من الشائع تنفيذ كلا النشاطين في الوقت نفسه.

5- . تاكيوتشي، «الهوتو والتوتسي: ملاحظة حول تكوين الجماعات في رواندا ما قبل الاستعمار» في ديدييه غويفيرتس (محرر)، الصراع والانتماء العرقي في وسط أفريقيا، (طوكيو: معهد دراسة لغات وثقافات أفريقيا وآسيا، جامعة طوكيو للدراسات الأجنبية، 2000)

6- ت. جاتوا، الكنائس والأيديولوجية العرقية في الأزمات الرواندية (1900-1994)، أطروحة دكتوراه، جامعة إيدنغبورغ، 1998.

وبحسب هذا الرأي، ففي كلتا الحالتين توجد اختلافات «طبيعية» داخل المجتمع نفسه.[7] إن أغلب الأشخاص من أصل التوتسي يقتربون من الرأي القائل بأنه لا يوجد فرق وأن العيش معاً يؤدي إلى توحيد ثقافي. وعلى الرغم من اختلاف أصولهم التاريخية وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية[8]، يتقاسم المجتمع نفس التطور الثقافي واللغة والدين. يتحدث كلا المجموعتين اللغة الكينيارواندية وهم في الغالب مسيحيون كاثوليك. بالإضافة إلى ذلك، فإن الزواج بين المجموعتين أمر شائع. عندما يتزوج أشخاص من مجموعتين مختلفتين، تصبح المجموعة التي ينتمي إليها الرجل هي هوية تلك العائلة. بمعنى آخر، المرأة التوتسية التي تتزوج رجلاً من الهوتو وأطفالها يصبحون من الهوتو.[9]

الهوتو: قبائل إفريقية تنتمي إلى العرقية البانتوية، يتمركزون في جمهوريتي رواندا وبوروندي، ويشكّلون الغالبية العظمى من سكانهما بنسبة تصل إلى نحو 85% من سكان رواندا.10

التوتسي: قبائل نيلية تعود أصولها إلى الجنس الحامي المنتشر في الهضبة الإثيوبية والساحل الإرتيري والصومالي وشرق السودان. يُعرفون بكونهم محاربين محترفين وفدوا إلى رواندا منذ أكثر من ألف عام، وشكّلوا أرستقراطيات حاكمة عبر نظام إداري قبلي يقوم على ملك يرأس عدداً من رؤساء العشائر. ويشكّلون نحو 10% من سكان رواندا.[11]

طبيعة الصراع

يميل البشر بطبيعتهم إلى الانتماء إلى مجموعات «عرقية» أو «عنصرية» واسعة النطاق، باعتبارها هوية عُليا تتجاوز الهويات التي يولدون بها. وهذا الحال ينطبق أيضاً على رواندا. وعلى الرغم من وجود تمييزات بين الهوتو والتوتسي في فترة ما قبل الاستعمار، فإن هذا التمييز لم يكن واضحاً أو حاسماً في الحياة اليومية، ولم يشكّل الهوية العليا الأكثر أهمية كما أصبح عليه الوضع في الحقبة الاستعمارية وما بعدها.

7- دبليو. رودني، كيف تسببت أوروبا في تخلف أفريقيا (دار السلام: دار النشر في تنزانيا، 1971)؛ ص67
8- ت. سيلستروم و ل. وولجموث، الاستجابة الدولية للصراع والإبادة الجماعية: دروس من تجربة رواندا، كتاب ا، اللجنة التوجيهية للتقييم المشترك للمساعدات الطارئة المقدمة إلى رواندا، (أوبسالا، السويد: معهد شمال أفريقيا، مارس 1996). ص22
9- ت. جاتوا، الكنائس والأيديولوجية العرقية في الأزمات الرواندية (مصدر سابق) ص 98
10- زيد رافع سلطان، مصدر سبق ذكره، ص.134
11- الشفيع محمد المكي، الصراع في منطقة البحيرات العظمى أسبابه وتداعياته، مجلة دراسات افريقية، العدد24، 2000، ص.156

يرى ميشا جليني، في دراسته للصراعات في يوغوسلافيا وأعمال العنف المتبادلة بين المجموعات، أن العنف لا يعود إلى الاختلافات العرقية أو الدينية الضاربة في القدم، بل إلى الخطابات القومية الحديثة التي صنعت هذه الاختلافات. ويقول إن ذلك تحقق بفضل المحاولات الرامية إلى التجمع تحت مظلة هوية عرقية، حيث أصبحت هويات البوسنيين والكروات والصرب هويات فائقة ومتميزة وحاسمة مع انتشار الحركات القومية في أوروبا، بدءاً من فرنسا. كما ساهم الأفراد الذين تلقوا التعليم في فرنسا وأجزاء مختلفة من أوروبا في نقل هذه الأفكار إلى أوطانهم، محاولين تطبيقها على أرض الواقع، والسعي إلى احتكار الأرض والموارد والسلطة بما يتماشى مع هذه الأفكار. وللحصول على السلطة، كان من الضروري الانتماء إلى إحدى هذه الهويات.[12]

وفي حالة رواندا، أصبح الانتماء إلى «عرق» الهوتو أو التوتسي هوية عليا متميزة خلال الفترة الاستعمارية، وتعزز ذلك بعد أن منحت الدولة الاستعمارية البلجيكية القوة والموارد لصالح التوتسي، مما أدى إلى تطرف الهوتو الذين لم يتمكنوا من الحصول على نصيب من هذه القوة وبداية الصراعات. كما يشير بوين، قبل العصر الحديث، كان الأفارقة يعرّفون أنفسهم بأسماء مثل النوير والزاندي والهوتو والتوتسي دون أن تأخذ هذه الهويات الطابع العرقي الحاد الذي اكتسبته لاحقاً.[13]

سلطة الدولة

وكثيراً ما توصف الدول في القارة الأفريقية بأنها ضعيفة وغير كفؤة وغير فعالة داخل حدودها. وهناك العديد من النظريات التي تحاول تفسير ضعف هذه الدول. يركّز بعض الكتاب على إرث الفترة الاستعمارية، ويجادلون بأن الدول الغربية التي استعمرت أفريقيا خلقت مزيجاً من المجموعات العرقية المختلفة للغاية،[14] ورسمت حدوداً جعلت من الصعب نشوء وحدة وطنية داخل هذه الدول، وبالتالي تعذر تكوين مفهوم الوحدة الوطنية.[15] وبالإضافة إلى ذلك، يفسّر البعض ضعف الدول الأفريقية بغياب «القوة الطاردة المركزية»، أي أن أصولها كانت «أجنبية» ومصطنعة، وبالتالي لم تكن قادرة على إقامة الوحدة الوطنية.

12- م. جليني، سقوط يوغوسلافيا (نيويورك: بنغوين، 1992). ص170

13- ك. ريني، «مملكة رواندا ما قبل الاستعمار: إعادة تفسير»، مجلة عبر أفريقيا للتاريخ، المجلد 2، العدد 2، 1971 ص65

14- Robin Philpot, Rwanda, and the New Scramble for Africa: From Tragedy to Useful Imperial Fiction (Montréal: Baraka Books, 2013), 48.

15- ج. يونغ. الدولة الاستعمارية الأفريقية في منظور مقارن (نيوهافن: مطبعة جامعة ييل، 1994)، ص. 9.

ومن ناحية أخرى، تتبع رواندا مساراً مختلفاً عن باقي الدول الأفريقية من حيث بنية الدولة، واستخدام سلطة الدولة في فترة ما قبل الاستعمار، وأثناء الحقبة الاستعمارية وبعده[16]

إن الهياكل الاجتماعية المتغيرة في رواندا والمناطق المحيطة بها تنسجم مع هياكل السلطة المتغيرة خلال نفس الفترات، في الانتقال من العشائر المستقلة إلى هياكل السلطة المركزية. وقد أثر تفكك البنى الاجتماعية التقليدية وتحولها إلى بنى قوة محلية جديدة وأكثر تقدماً على المنطقة على مدى القرون القليلة التالية.

ويلعب هذا الهيكل دوراً مهماً في تمييز السلالة التي ستتولى السلطة عن منافسيها. وبالإضافة إلى أنظمة المحسوبية المتنوعة التي شكلت البنية الاجتماعية، فقد أدت الحكومة المركزية التي أُنشئت في رواندا، إلى جانب البنية المؤسسية والبنية الطبقية البيروقراطية التابعة للمركز، إلى تصنيف المجتمعات والأفراد.

وفي إطار هذا الهيكل الطبقي، كانت المفاهيم مثل زعيم القطيع أو زعيم/سيد الأرض، التي أصبحت تعتمد بشكل أكبر على المركز مع مرور الوقت، فضلاً عن شكل الجيش النامي، لها تأثير لا يمكن إنكاره على الوضع المحلي في المنطقة. كما لعب تنفيذ التغييرات في أنظمة الرعاية التقليدية، والتي ساهمت بشكل هام في تطور السلطة الملكية المركزية، دوراً كبيراً في إنشاء أوضاع اجتماعية حديثة التشكّل.[17]

خلال الإبادة الجماعية في رواندا، شهدنا نشاطاً للدولة يتناقض مع الادعاء الشائع بضعف الدول الأفريقية. فقد تلقى مئات الآلاف من المدنيين أوامر من السلطات الرسمية والإدارية بقتل مجموعة عرقية أخرى، وقاموا بتنفيذها. وعندما سُئل المهاجمون عن سبب مشاركتهم في الإبادة الجماعية، ذكروا أنهم اعتقدوا أن الاعتراض على المشاركة في القتل سيترتب عليه آثار سلبية وعقوبات عليهم أو على عائلاتهم. كما قال كثيرون إن فعل القتل أصبح أمراً قانونياً، مما يعني أنه خلال الإبادة الجماعية، أمرت الدولة بقتل التوتسي، وتم تشجيع الهوتو أو إجبارهم على القيام بذلك، وكان من المتوقع مشاركة جماعية في عمليات القتل.[18]

16- دبليو. تودورف، الحكومة والسياسة في أفريقيا (بلومنجتون وإنديانابوليس: مطبعة جامعة إنديانا، 2002)، ص 11. 81

17- ن. فان دي والي، الاقتصادات الأفريقية وسياسات الأزمة الدائمة، 1999-1979 (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2001)، ص 116-115

18- Uvin, P. (2001). Reading the Rwandan Genocide. International Studies Review, Vol. 3, No. 3rd p. 75-99

العدالة الانتقالية وإعادة البناء (استراتيجية بناء السلام)

كانت الدولة الرواندية في حالة اقتصادية جيدة بعد الإبادة الجماعية، وذلك بفضل المساعدات المالية التي تلقتها من الدول الأجنبية. وأعلنت الحكومة الحالية للجمهور في عام 2012 أن تقدماً كبيراً قد تحقق في تحقيق أهداف التنمية للألفية. وقد انخفض معدل الفقر، الذي بلغ 56.7% في عام 2006، إلى 44.9% في عام 2011.[19]

- **نظام العدالة الانتقالية (غاتشاكا) لحل قضايا الإبادة**

تم إنشاء محاكم غاتشاكا، التي تعود جذورها إلى فترة ما قبل الاستعمار، وقدمَت كنظام قضائي فريد من نوعه في رواندا، في 18 يونيو 2002. وقد تم اعتماد هذا النظام ضمن إطار العدالة التشاركية.

حاكمت المحاكم مشتبهين بارتكاب جرائم إبادة جماعية، بالإضافة إلى متهمين بجرائم أخرى مثل الاغتصاب، دون التخطيط للإبادة الجماعية. وقد حظي هذا النظام بالقبول أيضاً على المستوى الدولي، ضمن أدبيات بناء السلام المعروفة باسم «العدالة الانتقالية». وكان بإمكان أي شخص يرغب في ذلك حضور محاكم غاتشاكا، حيث كان يتم جمع الجناة وأقارب الضحايا وجهاً لوجه في جلسات استماع.[20]

في الماضي، كان شيوخ القرى الموثوقون يشغلون منصب القضاة في هذه المحاكم. وعند إنشاء محاكم غاتشاكا للنظر في قضايا الإبادة الجماعية، قامت الأمم المتحدة والحكومة الرواندية بتدريب القضاة قبل توليهم مناصبهم. وبحسب الباحثين الذين ينتقدون محاكم غاتشاكا، فإن حقيقة أن عدداً كبيراً من القضاة كانوا من التوتسي أثارت الشكوك حول نزاهة المحكمة. كما أثار استبعاد جرائم الحرب التي ارتكبتها الجبهة الوطنية الرواندية من نطاق المحكمة مخاوف بشأن حيادية المحكمة.

وقد نظرت محاكم غاتشاكا، التي أغلقت أبوابها في الرابع من مايو/أيار 2012، في أكثر من 1.9 مليون قضية إبادة جماعية في أكثر من 12 ألف قاعة محكمة موزعة في مختلف أنحاء البلاد على مدى عشر سنوات. ووفقاً لبيانات الحكومة الرواندية، فإن حوالي 65% من حوالي مليوني شخص تمت محاكمتهم أدينوا.

19- Grünfeld ve Huijboom, The Failure to Prevent Genocide in Rwanda: The Role of Bystanders, 35-36.

20- ت. كالاغي، «السياسة والرؤية في أفريقيا: التفاعل بين الهيمنة والمساواة والحرية»، في ب. شابال (محرر)، الهيمنة السياسية في أفريقيا: تأملات في حدود القوة، (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1986)، ص 11. 36

لقد شكّلت محاكم غاتشاكا، التي اكتسبت وظيفة تكميلية للنظام القانوني الحديث من خلال إدخال آليات إصلاحية بدلاً من الآليات العقابية، تجربة مهمة للغاية في إرساء العدالة وضمان السلم الاجتماعي، على الرغم من كل الانتقادات الموجّهة لها.[21]

تتمثل أساسيات بناء السلام في رواندا على أربع نقاط:

1. **وحدة المصالحة الوطنية**

لقد بدأت الحكومة الرواندية المنتخبة عام 2003، بعد انتهاء المدة الانتقالية، بصياغة مشروع وحدة المصالحة الوطنية من خلال انشاء نظام قضائي مميز يعمل مع المحاكم الدولية المؤقتة ، ومحاكم التي كانت مؤلفة من محاكم رسمية وغير رسمية بشكل متوازي (الغاتشاتكا)[22] أي النظام القديم وهو أشبه بآلية لتسوية النزاعات التقليدية، وقد تم تجديد ذلك النظام بعد الحرب الأهلية والإبادة الجماعية في القرى والأرياف من خلال الدولة عن طريق النظام القضائي والاجتماعية[23]،بالاستفادة من تجارب الماضي والتقاليد الاجتماعية القديمة ، إلى جانب آليات أخرى مستحدثة أكثر تطوراً. وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية الشاملة للعدالة بنوعيه (الانتقالية والجنائية)، حيث كانت المهام الأساسية تخص الإبادة الجماعية، تحت اشراف الدولة من خلال السلطات المحلية، فأصبحت هيئة شبه رسمية ولها إجراءات ثابتة، هدفها الرئيسي مساعدة النظام القضائي والمحاكم العادية التي كانت مكتظة، على الرغم ان قراراتها كانت في بعض الأحيان لا تتناسب مع النظام القائي للدولة.[24]

وبموازاتها، تم تشكيل لجنة الوسطاء بعد عام 2004، وهي تشبه إلى حد ما نظام غاتشاكا من حيث سماتها والعقوبات المفروضة من قبلها ونطاق نشاطها. غير أن لجنة الوساطة كانت شكلاً رسمياً بالكامل ضمن النظام العدلي في رواندا، وتم إدماجها في أجهزة الدولة الرسمية، وكان لها نظامها الداخلي وتعمل وفق قوانين وتشريعات مكتوبة، ولها إجراءاتها المحددة أشبه بقانون أصول المحاكمات الجزائية.

21- Mark Anthony Geraghty, “Gacaca, Genocide, Genocide Ideology: The Violent Aftermaths of Transitional Justice in the New Rwanda” 62, issue 3 (2021): 588-618, 590

22- للمزيد ينظر: ت. سيلستروم و ل. وولجموث، الاستجابة الدولية للصراع والإبادة الجماعية: دروس من تجربة رواندا، المصدر السابق، ص137.

23- القانون التنظيمي رقم (40/2000) لسنة 2001 بشأن محاكم الغاتشاتشا. والقانون التنظيمي الجديد رقم (16/2004) لسنة 2004 المتعلق بتنظيم محاكم الغاتشاتشا واختصاصاتها وعملها.

24- Filip Reyntjens, Gacaca, or Justice on the grass in Rwanda, Politique Africaine No 40, 1990, P36.

ومع ذلك، كان الغريب أن قراراتها كانت مستمدة من العادات والتقاليد الاجتماعية التي كانت تمارس في الماضي.[25]

وبما أن المصالحة تعد هدفاً وعملية في الوقت ذاته، فإنها تركز على العلاقة القائمة بين أطراف النزاع. وعليه، تعد عملية ديمقراطية بالضرورة، حيث تركز على مد جسور الثقة وإصلاح العلاقات السلبية السابقة، مما يجعل الأطراف المتنازعة تقوم بتقييم تلك العلاقة غير السليمة وما نتج عنها من ماضٍ عنيف،[26] ومن ثم العمل على إصلاحه. فالديمقراطية تعد الآلية الأسلم لإدارة تلك العلاقة، وإدارة المصالحة المتبادلة، وإشباع الحاجات الأساسية لجميع أطراف النزاع.

2. صياغة الدستور

1. بعد انتخاب حكومة رواندية جديدة، عملت الحكومة بشكل جدي على صياغة دستور جديد للبلاد، وفي عام 2003 تم صياغة الدستور وعرض للاستفتاء الشعبي في العام نفسه.[27] وكان هذا الدستور نتاج دساتير مؤقتة صدرت على مراحل مختلفة منذ الإبادة الجماعية، وقد نص الدستور الدائم الصادر في عام 2005 على حظر جميع أشكال التمييز العرقي أو الإثني أو العشائري أو القبلي أو الجنس أو أي انقسام آخر قد يؤدي إلى التمييز.[28]

3. انتخابات رئاسية وبرلمانية في رواندا

2. يعد بناء مؤسسات حكم رسمية من الركائز الأساسية لعملية بناء السلام، فالانتخابات الديمقراطية والنزيهة تعد من الآليات الفعالة للوصول إلى عملية صنع سلام ناجحة. وقد جرت أول انتخابات رئاسية وبرلمانية في البلاد بعد الحرب في عام 2003، تحت إشراف الأمم المتحدة، وفاز فيها حزب الشعب الثوري بحوالي 73 مقعداً من مقاعد البرلمان، كما فاز بول كاغامي برئاسة البلاد وهو من الجبهة الوطنية الرواندية.

25- رواندا تقرير عن اجتماع التأمل الذي عقد في مكتب رئيس الجمهورية من مايو 1998 إلى مارس 1999، مكتب رئيس الجمهورية، كيغالي، 1999.

26 ()Colette GUILLAUMIN, 1984, “Avec ou sans race”, Le genre humain, vol.2, no.11, La société face au racisme, Bruxelles, p.216.

27- المادة (54) من الدستور الرواندي النافذ لسنة 2003.

28- كريستين بيل، وكيمانا زولويتا، التسلسل الزمني لاتفاقيات السلام والدساتير في عمليات التسوية السياسية، رقم (139، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، 2016، ص22

3. وفي عام 2008، أجريت انتخابات الجمعية الوطنية (البرلمان) للدورة الثانية، وفازت فيها الجبهة الوطنية بأغلبية المقاعد، فسيطرت بذلك على البرلمان وعلى رئاسة الدولة.[29]

4. يمكن القول إن عملية البناء وترسيخ أسس التنمية المستدامة بدأت فيما بعد، عندما بدأت عمليات صنع السلام تتأسس وتنجح بجهود وطنية وإقليمية ودولية. وتمكنت الحكومة الجديدة المنتخبة من التخطيط لذلك وتنفيذه بجدية أكبر.[30]

4. انشاء نظام التعددية المشتركة

اتخذت الحكومة الرواندية الجديدة مبدأ «الفائز لا يحصل على كل شيء»، وهو المبدأ الجوهري لاتفاقية آروشا عام 1993. إلا أنه عملياً على أرض الواقع، تم إقصاء الأحزاب السياسية التي شاركت في الإبادة الجماعية، وهو أمر ينطوي على قدر من العدل والحكمة إلى حد ما. ولكن ما يُؤخذ على الجبهة الوطنية الرواندية التي شكلت الحكومة هو أنها أنشأت منتدى للأحزاب السياسية بقيادتها، وطلبت من جميع الأطراف السياسية العمل ضمن إطاره، كاستراتيجية تهدف من خلالها إلى الحفاظ على السيطرة الكاملة على مقاليد الحكم في البلاد.[31]

أهم مراحل بناء السلام في روندا

تشكل مرحلة ما بعد توقف الحرب والنزاع من أهم المراحل في عملية بناء السلام، والتي يتوقف على نجاحها استمرار عملية بناء السلام والتقدم فيها. وغالباً لا يتم التركيز في المراحل الأولى لعمليات بناء السلام على التعليم، حيث تكون الأولوية للأمن والاستقرار، ويأتي التعليم كعملية لاحقة لها. ومثلما كان للتعليم دور في توليد التصدعات في النسيج الاجتماعي، يمكن له في مرحلة ما بعد النزاع أن يؤدي دوراً محورياً في تحقيق التعافي الاجتماعي وبناء مفاهيم وقيم التعايش والسلام والحوار بين المكونات العرقية.[32] وأحداث تغيير في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي كانت أرضاً خصبة لنشوء الانقسام والمظالم الاجتماعية وعدم المساواة في فرص الوصول إلى الثروات والموارد

29- فان دي والي، الاقتصادات الأفريقية وسياسات الأزمة الدائمة، 1999-1979 (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2001)، ص 11. 116-115

30- Rwanda: Justice After Genocide | Human Rights Watch (HRW)", access date: 17 August 2021, https://www. hrw.org/news/2014/03/28/rwanda-justice-after-genocide-20-years#_ftn15.

31- Philip Reintjens, Rwanda: Genocide and Aftermath, Journal of Refugee Studies, Vol. (9), No. (3), pp. 241-251.

32- Zacarias, A. (1996). The United Nations and International Peacekeeping. Londra: Tauris Academic Studies.p89

المتاحة. إذ إن التعليم مرتبط بتكوين الهوية والثقافة والتعامل الفكري والنفسي مع الفرد، وتشكل المؤسسة التعليمية الإطار المؤسسي للتعليم، ومن خلالها تُنقل الرؤى والتصورات للواقع الفعلي. ويمكن ملاحظة هذا التفاوت في القدرة على توظيف المؤسسة التعليمية في عملية بناء السلام.[33]

1- التعليم

خرجت المؤسسة التعليمية في رواندا بتركة ثقيلة من الكراهية والانقسام والتمييز، والتي كانت نتاجاً لسياسات الإدارة الاستعمارية، ومن بعدها حكومات ما بعد الاستقلال. وقد أدركت الحكومة الرواندية الانتقالية بعد عام 1994 أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسة التعليمية في تحقيق السلام والتنمية، لذلك عملت على إعادة بنائها لإنتاج تعليم جديد يحقق الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، ويسهم في تكوين مواطن يؤمن بالسلام والتعايش السلمي في المجتمع متعدد الأطياف.

2- التنمية المستدامة

مثل التعليم أحد القطاعات الرئيسية التي سعت الحكومة لتطويرها لتحقيق إعادة بناء رواندا الموحدة، فقد شكلت المؤسسة التعليمية أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة عبر تزويد المواطنين بالمهارات والقيم اللازمة ليكونوا مواطنين صالحين، وتحسين جودة حياتهم من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي. كما يقوم التعليم بدور أساسي في بناء مجتمع قائم على المعرفة وتقوده التكنولوجيا. وتجلى ذلك من خلال رؤية 2020 واستراتيجية الحد من الفقر وغيرها من السياسات ذات الصلة، لضمان إعادة الإعمار الناجح وإنتاج رأس مال بشري غني من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في رواندا.[34]

3- مبادرات العمل المجتمعي (أموغاندا)

تعني أموغاندا شكلاً من أشكال العمل التطوعي في الموروثات الثقافية لدولة رواندا، وقد قامت لجنة الوحدة والمصالحة الوطنية بتوظيفها ضمن عدد من الأنشطة، وهدفت من خلالها إلى ترسيخ الحس الوطني والاعتماد على الذات في حل المشكلات الاجتماعية، بما يعزز التعايش السلمي للمجتمع وإعادة تأهيل وبناء المؤسسات التعليمية لاستيعاب الزيادة الحاصلة في أعداد الطلاب.[35]، كما شجعت هذه المبادرات الطلاب على الذهاب

33- White, N. (1997). Keeping The Peace. Manchester: Manchester University Press.p23

34- في جي. هايدن وم. براتون، الحوكمة والسياسة في أفريقيا (بولدر: دار نشر لين رينر، 1992)، ص. 11. 184

35- إزيكيل سينتاما، مصدر سبق ذكره، ص. 12.

إلى المدارس وتقديم الدعم العملي لبعض الناجين وتلبية بعض احتياجاتهم. وقامت المدارس بتنظيم مبادرات العمل المجتمعي ليشارك الطلاب في بناء أو ترميم منازل الناجين أو تزويدهم بالإعانات، بهدف مساعدة الطلاب على إدراك أضرار الإبادة الجماعية وتشجيعهم على تعزيز السلم المجتمعي والتعاون.[36]

الإدماج وإعادة التأهيل

إعادة التعليم (Ingando)

تشير كلمة Ingando إلى وقف الأنشطة الاعتيادية من أجل فهم التحديات الوطنية، وتهدف إلى إنشاء تعايش سلمي بين أطياف المجتمع وإدماج العائدين من اللجوء إلى البلاد، فضلاً عن إدماج المسلحين السابقين وإيجاد صيغ مناسبة للحلول. وقد قامت لجنة الوحدة والمصالحة الوطنية بإعداد هذه الصيغ وحلولها عام 1996، وفي عام 2002 توسعت لتشمل طلاب الثانوية والجامعات ومختلف الفئات المجتمعية.[37] يقضي الطلاب الذين أكملوا الثانوية قبل التحاقهم بالدراسة الجامعية مدة شهرين من التدريب، يدرسون خلالها إنجازات الحكومة والتاريخ والمسألة العرقية والوحدة والمصالحة والفلسفة والتحديات الاقتصادية والتكنولوجية للبلاد. ويمر تعليمهم بثلاث مراحل: في المرحلة الأولى يشاركون في الأنشطة المعززة للتفكير المستقل والتحليل النقدي، وفي الثانية يعملون على تحديد التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه الأمة، وفي المرحلة النهائية يتوزعون إلى مجموعات لمناقشة الحلول الممكنة لهذه التحديات. ومثّلت هذه المعسكرات فرصة للحكومة لتشكيل آراء الطلاب وتوجيهها لتكوين جيل يعتنق أفكارها.[38]

مدارس إعادة التأهيل هي مدارس تقليدية أو نظام تعليمي غير رسمي للتربية المدنية الوطنية، مثلت منتدى للروانديين لمناقشة الوحدة الوطنية والمصالحة والقضايا الاجتماعية والإنمائية التي تؤثر على البلاد، وهي مستوحاة من الثقافة الرواندية.

36- Colette GUILLAUMIN, op.cit, p.4.

37- إيزيكييل سينتاما، بناء السلام في رواندا بعد الإبادة الجماعية، دور التعاونيات في استعادة العلاقات الشخصية، أطروحة دكتوراه، جامعة جوتنبرج، السويد، 2009، ص 54.

38- تشي أدانا مغباكو، معسكرات التضامن في إنغاندو: المصالحة والتلقين السياسي في مذكرة رواندا ما بعد الإبادة الجماعية، مجلة هارفارد لحقوق الإنسان، المجلد. 18، 2005، ص.217.

تأهيل الجنود الأطفال

أسهمت المؤسسة التعليمية في إعادة تأهيل ودمج الجنود الأطفال أو Kadogo، والتي تعني باللغة السواحيلية «الصغير». وقد تم تجنيد أغلبهم من قبل الجبهة الوطنية الرواندية، وبلغ عددهم 2,364 طفلاً. وقد وضعتهم الحكومة الرواندية في مدرسة Kado-go عام 1995، وهي مدرسة خاصة ضمت في البداية 2,922 طفلاً. وبعد إغلاق المدرسة في عام 1998، عاد 73% من طلابها إلى عوائلهم.[39] تراوحت أعمار أغلبهم ما بين 16 و17 سنة، أما الأطفال في جيش التحرير الرواندي للهوتو، فقد نجحت رواندا في عام 2001 بالقبض على 280 منهم وإرسالهم إلى معسكرات Ingando للتدريب وإعادة التأهيل والتوعية بالتاريخ الرواندي وسياسة المصالحة الحكومية، قبل إعادة إدماجهم.[40]

4_ الاقتصاد

تفضيل الطبقة الوسطى للحد من الفقر

ركزت السياسة الاقتصادية الجديدة في رواندا على النموذج الحر، فجرى نقل البلاد من الاقتصاد القائم على الزراعة فقط إلى اقتصاد يستند على المعرفة التكنولوجية الحديثة في جميع القطاعات. وكانت الأهداف المرسومة أولاً هي زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع معدل الدخل السنوي للفرد، ومعالجة حالة البطالة من خلال إيجاد فرص عمل جديدة في المجال الاقتصادي.[41] وتُعد هذه إحدى الاستراتيجيات المتبعة من قبل الحكومة للتقليل من حدة الفقر في مناطق الأرياف التي كانت البؤر الساخنة للنزاع.

بفضل النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية الزراعية وتسويق الإنتاج الزراعي، تراجعت معدلات الفقر من 77% عام 2000، إلى 64% عام 2001، و57% عام 2005، ثم إلى 45% عام 2011،[42] وإلى 39% عام 2015، ووصلت إلى حوالي 29% عام 2018.[43] وقد ساهمت هذه السياسات في الحد من الفقر المستشري في البلاد، وما زال مؤشر الفقر في انخفاض بفضل هذه السياسات المتبعة إلى جانب سياسات أخرى فعالة في مجالات القضاء والعدالة الاجتماعية والشفافية وإصلاح النظام المالي والمصرفي والتعليم والخدمات.

39- إنجلبرت، شرعية الدولة والتنمية في أفريقيا (بولدر: لين رينر، 2001)، ص 11. 75-74.

40- لارس والدورف، العدالة الانتقالية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR): حالة رواندا، ترجمة: سعيد عز الدين نصر، 2014، تاريخ الزيارة:6/3/2023، متاح على: http://pltjust.blogspot.com/2014/01/ddr.html

41- Jan Vansina: Anteced ents to Modern Rwanda, the yiginya Kingdom, University of Wisconsin press, library congress, United states of America, P55.97

42- أحمد مجيد جاسم، ونواف عبد القادر جواد، الإنجازات الاقتصادية والسياسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (15) العدد (1)، 2022، ص399.

43- أحمد مجيد جاسم، ونواف عبد القادر جواد، المصدر السابق، ص112.

كما انعكست التطورات الاقتصادية لمشروع التنمية المستدامة على أداء القطاع الخارجي، فارتفعت عائدات الصادرات الوطنية مثل البن والشاي والمعادن، ووصلت مجتمعة إلى حوالي 74.8% من قيمة الصادرات عام 2011. وبالمقابل ارتفعت واردات سلع أخرى، فجاءت رواندا في المرتبة الأولى بالمنتجات الغذائية، ثم السلع المستخدمة في الصناعة والبناء والمواد الإنشائية. وفي موازاة ذلك، انخفضت مستويات العجز في الميزان التجاري إلى حوالي 7.5% عام 2011 بعد أن كانت تتجاوز 11.3% قبل ذلك، محققة بذلك الحكومة إنجازاً نوعياً.[44]

وضعت الحكومة الجديدة الأساس المتين للقطاع الخاص، وقامت بتوفير البيئة المناسبة له ليعمل بحرية، مما ساهم في خلق بيئة مواتية لنجاح الاقتصاد الوطني. وقد ركزت الحكومة على الطبقة الوسطى، التي تُعد عصب التنمية في البلاد خلال تلك المرحلة.[45] وقد حاولت الحكومة إيجاد حلول سريعة للمشكلات المتعلقة بنقص الأيدي العاملة، لا سيما العمال المهرة، وذلك بإفساح المجال أمام العمال الروانديين المهرة في الخارج، والذين خضعوا للتدريب والتشغيل من قبل هيئة رعاية العمال المهرة، المكلفة باختيار العناصر ذات الخبرة والمهارة وفق شروط محددة. علاوة على ذلك، ساهم استقدام العمال الأجانب في زيادة مستوى الإنتاجية، وخصوصاً في محاصيل الشاي والبن المصدرة إلى الخارج.[46]

إعادة وهيكلة وتأهيل قوات الجيش والأمن في المؤسسة العسكرية دون إقصاء، عن طريق إدماج جميع القوات السابقة في الجيش، بما في ذلك قوات الهوتو السابقة، في إطار برنامج اندماج عسكري منظم. وقد تم تقديم هذا البرنامج وتطبيقه مباشرة بعد الإبادة الجماعية تحت مسمى (برنامج التضامن والانضباط)، والذي استند إلى عدد من الآليات:

44- Kuperman Alan J., The limits of Humanitarian Intervention, genocide in Rwanda, Brooking Institution press Washington, D, C, P67.71.

45- أحمد مجيد جاسم، ونواف عبد القادر جواد، المصدر السابق، ص108.

- إدراج تعليم سياسي مكثف لجميع عناصر الجيش والقوات الأمنية.
- التركيز على الوحدة التاريخية للروانديين.
- استذكار تاريخ دور الجيش الرواندي قبل الاستعمار دون تمييز عرقي.

استقطاب الاستثمارات الأجنبية

بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لإصلاح النظام المصرفي المنهار، وجعل المدن وجهة استثمارية وتهيئة مناخ ملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية واستثماراتها، وذلك من خلال توفير بيئة عمل مناسبة، وتشجيع الزراعة المتطورة، وتحسين البنى التحتية للأحياء الفقيرة في المدن، واعتماد نظام فعال لإعادة تدوير النفايات.[47]

ومع ذلك، ساهمت الحكومة بإصلاحاتها العديدة في تشجيع الاستثمارات الأجنبية واستقطابها وجذبها، وذلك من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة. وكان توقيع اتفاقية الشراكة بين قطر ورواندا من أبرز المشاريع الاستراتيجية في الدولتين، حيث هدفت إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع المدن الرواندية، مع التركيز على إدارة المياه والأهوار والتلال ومحاولة تكثيف الإنتاج الزراعي والحيواني. كما سعت الحكومة لتحقيق الاندماج السكاني اجتماعياً واقتصادياً في مشاريع التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص بتمكين المرأة الرواندية،[48] فتم إدماج ذلك العنصر البشري المهم في مشروع التنمية المستدامة في البلاد.

47- إيفياتار زروبافيل، 2016، «الركائز الخمس للجوهرية: التشييء والبناء الاجتماعي لواقع موضوعي»، (ص 70)، علم الاجتماع الثقافي، المجلد 10، العدد 1، ص 76-69

48- Pottier Johan, Re imagining Rwanda, conflict, survival and Disinformation in the late Twentieth century, Cambridge University press, New York, P90.92.

الجهود الدولية

بذلت الدول الأفريقية، ولا سيما الدول المجاورة، وبموازاتها الاتحاد الأفريقي، جهوداً انصبت في خانة المساهمة في ترسيخ أسس التنمية المستدامة في رواندا، وذلك على النحو الآتي:

1. على مستوى الدول الافريقية

من أجل وقف الصراعات الإقليمية والداخلية وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وافقت حكومات كل من رواندا والكونغو في نهاية 2008 على وقف الهجمات العسكرية، واتفقا على تفعيل العلاقات. الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي بين البلدين، وركزوا اهتمامهما في البنى التحتية، وخصوصا رواندا لمشاريع التنمية المستدامة.[49]
وكانت جهود منظمة الوحدة الأفريقية فعّالة في التعاون مع الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لإنشاء بيئة مناسبة للتفاوض وبناء الثقة وفق علاقات وثيقة بين الأطراف المتنازعة. حيث ركزت تلك الجهود على عمليات حفظ السلام، وكان لتعاون منظمة الوحدة الأفريقية مع الأمم المتحدة دور كبير في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إذ كان يعتمد على استشارات الوحدة الأفريقية وتقديمها لتقارير لأنها الأكثر دراية بأوضاع المنطقة.[50]

2. الأمم المتحدة

على الرغم من ضعف فعالية قوات حفظ السلام الموجودة في رواندا، إلا أن هيئة الأمم المتحدة كانت لها اليد العليا في رواندا بسبب التسهيلات التي قدمتها الحكومة الرواندية لوكالات وهيئات الأمم المتحدة للتحرك. وقد كانت لها جهود لا يمكن إنكارها في حفظ وصنع السلام داخل رواندا، ومن ضمن جهودها الكبيرة مبادرة تأسيس المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا وفقاً للفصل السابع من ميثاقها والمتعلق بتهديد السلم والأمن الدوليين. وقد ساهمت تلك المحكمة في تخفيف حدة النزاع، فبالرغم من فشلها في تحقيق جميع مهامها وأهدافها المرسومة، واتسامها في بعض الأحيان بنوع من الازدواجية،[51] إلا أن جهودها لا يمكن إنكارها في تقليل حدة الصراع.

49- Whyte, C. R., and Others, Circular Economy in Africa-EU Cooperation Country report for Rwanda, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2020, P34.

50- هبة الله سمير، الصراع الدولي: دراسة حالة رواندا وبروندي، مقال منشور على شبكة الانترنيت، متاح على الرابط:
https://arabprf.com/?p=3074#_ftn39 آخر زيارة: 27/7/2022

51- Pushkina, D. (2006). A Recipe for Success? Ingredients of a Successful Peacekeeping Mission. International Peacekeeping 13. p. 133–149.

وبعد أن رسخ السلام جذوره في رواندا، بذلت هيئة الأمم المتحدة جهوداً كبيرة في النهضة بالبلاد، عن طريق تقديم الدعم والمساعدة في تحقيق البرنامج الرواندي الوطني للتنمية المستدامة وإعادة الإعمار. وتعمل في هذا البلد (22) وكالة وبرنامجاً وصندوقاً، سواء مقيماً فيها أو غير مقيم، تابعاً لهيئة الأمم المتحدة. وقد وصفت الهيئة شريكاً ذا مكانة وأهمية منذ عام 2008، وفقاً لمبادرة الأمم المتحدة المسماة بـ (وحدة العمل)، أي (قائد واحد، المنسق المقيم لهيئة الأمم المتحدة، بميزانية واحدة وبرنامج واحد)، وذلك لتنفيذ خطتها (المساعدة الإنمائية الخمسية UNDAP II) وبصوت واحد. وقد صُممت هذه المبادرة للاستفادة من المزايا النسبية ونقاط قوة الوكالات المختلفة في منظومة الهيئة، وبالتزامن مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.[52]

وقد خصصت الأمم المتحدة ضمن تلك المبادرة حوالي (631) مليون دولار لمساعدة البلاد في إنجاح مشروعها للتنمية المستدامة وإعادة البناء.[53] ولاسيما في مجال التعليم، والصحة والوصول الميسر للمعلومات من المواطنين. وتعد هذه الآلية أحد مسارات السلام ضمن مناهج دبلوماسية متعدد المسارات، والمسمى بمسار التواصل والاعلام وهو المسار التاسع من تلك المسارات.[54]

وبفضل دعم الهيئة، تم إنشاء نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية، والذي يُعزى إليه تعزيز فعالية الأطر القانونية والمؤسسية في البلاد، وذلك من خلال توفير منصة عبر الإنترنت لإتاحة الوصول إلى المعلومات والبيانات الأساسية ومحتوى التدريب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.[55]

وقدمت الهيئة كذلك الدعم للمعهد الوطني للإحصاء، وللمنظمات غير الحكومية، وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، بهدف نشر الدراسات التأسيسية، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية والديموغرافية والصحية، ومقاييس الحكومة، وبطاقات رأي المواطن حول الوصول إلى الخدمات العامة.[56]

52- مجموعة الامم المتحدة للتنمية المستدامة، منجزات الامم المتحدة في رواندا، مقال منشور على شبكة الأنترنيت، على الرابط:
https://unsdg.un.org/ar/un-in-action/rwanda last visited: 29/7/2022.

53- Stedman, M. G. (2003). Where Do the Peacekeepers Go? International Studies Review 5(4). s. 37–54.

54- Dr. Louise Diamond, Ambassador John McDonald, Op. Cit., P120-127.

55- مجموعة الامم المتحدة للتنمية المستدامة، المصدر السابق.

56- مجموعة الامم المتحدة للتنمية المستدامة، المصدر السابق.

وفي إطار هيئة الامم المتحدة كذلك كان لجهود البنك الدولي[57] وصندوق النقد الدولي[58]، أثر كبير، أذ أن البنك الدولي قدم جهود للجنة الترسيخ وإعادة اندماج الروانديين، عام 1997، أذ قامت تلك اللجنة بتسريح حوالي (70000) مقاتل سابق وتقديم الدعم لإعادة اندماجهم، وذلك عن طريق مشروعين هما: البرنامج الطارئ لتسريح الجنود وإعادة اندماجهم بين أعوام (2002-2008)، والبرنامج الطارئ الثاني لتسريح لجنود وإعادة اندماجهم (2009-2017).[59]

إذ أسهم البرنامجان المدعومان من المصرف الدولي في التحاق عدد من المقاتلين السابقين في قوات الجيش الرواندي، وقوات الأمن والشرطة ضمن تشكيلات الجيش الجديد وقوات الأمن والشرطة الوطنية. وفي السياق ذاته، ساعد البرنامج بشكل كبير في إعادة دمج أو تسريح عدد كبير من المقاتلين يقدر بـ(3,500) من خلال إخضاعهم للفحص الصحي النفسي، وإدخالهم في جلسات للعلاج.[60] كما استفادت رواندا من المساعدات المقدمة من المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي كان لها الأثر الإيجابي الكبير في نمو الإنتاجية ومن ثم النمو الاقتصادي، وقد وُجهت هذه المساعدات مع مساعدات من جهات أخرى إلى قطاعي التعليم والصحة لبناء المستشفيات والمدارس وتدريب الأطباء والمعلمين. [61] وكان هناك برنامج إصلاحي اعتمدته الحكومة بالتعاون مع موظفين من المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي، يوصي بالتمويل التضخمي ضمن إطار الاقتصاد الكلي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد.[62]

57- د. عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص133؛ محمد مجذوب، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط7، بيروت، 2002، ص288.

58- صندوق النقد الدولي، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2011، ص6-2.

59- البنك الدولي، بدايات جديدة للمقاتلين السابقين في رواندا، منشور على شبكة الانترنيت، على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/01/28/new-beginnings-for-ex-combat-ants-in-rwanda last Visited: 1/8/2022.

60- بريان ليكل وآخرون، 2000، «أنواع المجموعات وإدراك كيان المجموعة»، مجلة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي، المجلد 78، العدد 2، ص 225

61- Rusuhuzwa Kigabo Thomas, Op. Cit, P1.

62- في جي. هايدن وم. براتون، الحوكمة والسياسة في أفريقيا (بولدر: دار نشر لين رينر، 1992)، ص. 11. 184

3- على مستوى الاتحاد الأوروبي

عقد الاتحاد الاوروبي تعاوناً بين راوندا وبين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، ومن ضمنها رواندا، للمضي قدماً مما اتاح لها فرصة بتوسيع نطاق جهود الدعم الفني الذي تقدمه إلى التعاونيات الزراعية بل وحتى المزارعين الأفراد. وهو يعد بمثابة دعم لـ(نقابة INGABO).[63] فساهم هذا الاتفاق متعدد الأطراف، ومن ضمنه الاتحاد الأوروبي، في تنظيم العمل الزراعي المعتمد على النوعية، كما ساهم في تحويل المشاريع الزراعية الفردية إلى تعاونيات زراعية، ومن ثم إلى شركات زراعية رائدة. وكان تركيز الاتحاد الأوروبي على الزراعة الذكية مناخياً.[64]

وذلك لأن رواندا من الدول التي تسقط فيها الأمطار بغزارة في بعض الأحيان، وتواجه مشكلة الجفاف، أي عدم انتظام سقوط الأمطار، فتكمن المشكلة في عدم قدرة الدولة على الاستفادة من الزراعة في ظل تلك الأوضاع. وعليه، فإن مساعدة وتعاون الاتحاد الأوروبي مع رواندا في هذا المجال يعد تعاوناً مصيرياً.[65]

وقد جاء ذلك الاتفاق ضمن برنامج تعاوني بين الاتحاد الأوروبي ورواندا في الفترة بين 2014-2020، سُمّي بـ(برنامج الإرشاد الوطنية)، والمتعلق بالتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر، المسمى باستراتيجية التخفيض كاستراتيجية مستقبلية متوسطة الأجل لتحقيق رؤيتها لعام 2020 (EDPRS II 2013-2018).[66]

63- وهي منظمة محلية للتعاونيات الزراعية الرواندية، تقوم بمد يد المساعدة لصغار المزارعين الروانديين للتغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجههم ولها أكثر من 15000 مزارع فكان بمثابة طفرة نوعية ضمن مشروع مكافحة انعدام الأمن الغذائي في رواندا. للمزيد ينظر: في رواندا، استفادة صغار مزارعي الكسافا من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مقال منشور على شبكة الأنترنيت، متاح على الموقع: https://www.ifad.org/ar/web/latest آخر زيارة، 1/8/2022

64- Whyte, C. R., مصدر سابق, P34.

65- United Nations Member States. (July 3, 2006). Retrieved April 28, 2011, from United Nations Press Release: http://www.un.org /News/Press/docs/2006/org1469.doc.htm

66- Ceyda Acicbe, “An Evaluation Regarding the Role of France in Rwanda in the Light of Recent Developments”, International Crimes and History Journal, issue 21 (2020): 139-68, 146.

نظام الحكم في رواندا

نظام الحُكم: جمهوري، رئاسي، يقوم على نظام تعدد الأحزاب

وضع دستور عام 2003 الأساس للنظام السياسي في رواندا، حيث يحدد طبيعة النظام السياسي ويقدّم معلومات عن العلاقات القائمة بين مختلف السلطات المؤسسية، مع إجراء تحليل لكل نظام منها وطرائق عمله. وينص الدستور على المبدأ الأساسي القاضي بإنشاء هيئتين للسلطتين التنفيذية والتشريعية عن طريق انتخابات متعددة الأحزاب.

الدولة الرواندية جمهورية مستقلة وديمقراطية وعلمانية وذات سيادة وذات توجه اجتماعي. أما المبدأ الذي يحكم الجمهورية فهو: «حكم الشعب، بواسطة الشعب، ولصالح الشعب». وهي تستمد كل سلطاتها من الشعب، ولا يمكن لمجموعة من الناس أو فرد أن يخوّلوا لأنفسهم ممارسة السلطة، فالسيادة الوطنية ملك للشعب الذي يمارسها مباشرة عن طريق الاستفتاء أو عبر ممثليه.

وتتمثل الاستراتيجية الرئيسية للإدارة الرواندية في عملية تحقيق السلام في إقامة اتصال بين مختلف الفاعلين في المجتمع: بين الأعضاء السابقين داخل المؤسسة العسكرية وخارجها، وبين الجماعات العرقية السابقة المنفصلة، وبين المجتمع المدني والجيش. الهدف الأساسي من ذلك هو خلق السلام والحفاظ عليه من خلال إعادة بناء العلاقات التالفة بين أعضاء المجتمع.[67]

التقسيمات الإدارية

تنقسم جمهورية رواندا إلى أربعة أقاليم هي: إيست (الشرقية) Est، ونورد (الشمالية) Nord، وكويست (الغربية) Ouest، وسود (الجنوبية) Sud، بالإضافة إلى مدينة واحدة، هي كيجالي العاصمة Kigali.

النظام القانوني

النظام القانوني في رواندا خليط بين العرفي والمدني، مستمد من أنظمة القوانين المدنية الألمانية والبلجيكية. وتُراجع القوانين قضائياً من قبل المحكمة العليا. لم تقبل رواندا السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، وليست دولة عضواً في المحكمة الجنائية الدولية.

67- Rwanda's Constitution of 2003 with Amendments through 2015 (28 Mar 2017, available at https://www.constituteproject.org/constitution/Rwanda_2015.pdf?lang=en).

الانتخابات / التعيينات

يتم انتخاب الرئيس مباشرة عن طريق التصويت بالأغلبية البسيطة لمدة 5 سنوات (قابل لإعادة انتخابه لولاية ثانية). ملحوظة: تم تعديل الدستور في ديسمبر 2016 لتقليص الفترة الرئاسية من 7 إلى 5 سنوات، مع استثناء سمح للرئيس Kagame بالخدمة لفترة واحدة إضافية مدتها 7 سنوات في عام 2017، ومن المحتمل أن تليها فترتان إضافيتان مدة كل منهما 5 سنوات.

السلطة التشريعية

الوصف: يتكون البرلمان من مجلسين:

- مجلس الشيوخ (26 مقعداً): 12 عضواً يتم انتخابهم بشكل غير مباشر من قبل المجالس المحلية، و8 يتم تعيينهم من قبل الرئيس، و4 يتم تعيينهم من قبل منتدى المنظمات السياسية - وهي هيئة من الأحزاب السياسية المسجلة، و2 يتم اختيارهم من قبل مؤسسات التعليم العالي. يخدم الأعضاء لمدة 8 سنوات.[68]
- مجلس النواب (80 مقعداً): يتكون من 53 عضواً يُنتخبون مباشرة عن طريق التصويت النسبي، و24 امرأة يتم اختيارهن من قبل مجموعات المصالح الخاصة، و3 أعضاء يتم اختيارهم من قبل منظمات الشباب وذوي الإعاقة. يخدم الأعضاء لمدة 5 سنوات.

الهيئة القضائية

أ. المحاكم العليا (الرئيسية): تُعد المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في رواندا، وتتكون من رئيس المحكمة ونائبه و12 قاضياً، وعادةً ما تُوزع إلى هيئات قضائية مكونة من ثلاثة قضاة.

ب. طريقة اختيار القضاة ومدة عضويتهم: يُعيّن رئيس الجمهورية القضاة بعد التشاور مع مجلس الوزراء ومجلس القضاء الأعلى، وهي هيئة مكونة من 14 عضواً من القضاة والمسؤولين القضائيين الآخرين والمهنيين القانونيين، ويجب الحصول على موافقة مجلس الشيوخ على تعيينهم.

68- رواندا: دائرة أبحاث الكونجرس (واشنطن: دائرة أبحاث الكونجرس، 2019) متاح على https://crsreports.congress.gov.

مدة عضوية رئيس المحكمة ونائبه ثماني سنوات غير قابلة للتجديد، ولا تتوافر معلومات عن مدة عضوية القضاة الآخرين.[69]

ج. **المحاكم الفرعية (الدنيا أو الجزئية):** تتمثل في محكمة الجمهورية العالية، والمحاكم التجارية التي تضم: المحكمة التجارية العالية، والمحاكم المتوسطة، والمحاكم الابتدائية؛ إضافة إلى محاكم مجلس الحكماء، والمحاكم العسكرية المتخصصة.[70]

المؤسسات الرسمية

تنص المادة 60 من الدستور على أن الفروع الثلاثة للحكومة هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. وتكون هذه الفروع منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض، لكنها متكاملة. ويحدد الدستور مسؤوليات كل فرع ونظامه وطريقة عمله، وتكفل الدولة إسناد ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى أشخاص يتمتعون بالكفاءة والنزاهة المطلوبة للوفاء بالمسؤوليات الممنوحة للفروع الثلاثة.[71]

1. **السلطة التنفيذية**

تتمتع رواندا بنظام سياسي رئاسي وبرلماني موحد، وينتخب الرئيس مباشرة من الشعب لولاية مدتها سبع سنوات. والرئيس الحالي في رواندا هو كاغامي، وهو يمارس السلطة التنفيذية ويتمتع بصلاحيات واسعة بصفته رئيس الدولة ورئيس الحكومة. ويحدد الرئيس السياسة العامة ويقودها، ويتمتع بالسلطة التنظيمية، ويسن القوانين التي يعتمدها البرلمان، ويعين أعضاء الحكومة، ويحدد صلاحياتهم، وينهي ولاياتهم.

69- Cross-border dynamics, Brief Rwanda (Switzerland : social science in Humanitarian action, April 2019) Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SSHAP%20-%20Cross-border%20dynamics%2C%20Rwanda-DRC.PDF .

70- موقع قرارات افريقية على الموقع الالكتروني https://qiraatafrican.com /encyclopedia/rwanda/rw-politics/

71- Rwanda Governance Review," Good Governance and Decentralization in Rwanda" (Kigali: Rwanda Governance Board (RGB), June 2018) available at http://www.rgb .rw/fileadmin/Publications/Rwanda_Governance_Review/Rwanda_Governance_Review_2018.pdf

ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، والوزراء، ووزراء الدولة، وأعضاء آخرين قد يحددهم رئيس الجمهورية عند الاقتضاء. ويتولى رئيس الجمهورية ترشيح رئيس الوزراء وتعيينه وعزله من منصبه. كما يتولى تعيين أعضاء آخرين في مجلس الوزراء وعزلهم بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء. ويجري اختيار أعضاء مجلس الوزراء من المنظمات السياسية على أساس عدد مقاعدها في مجلس النواب، دون استبعاد إمكانية تعيين أشخاص أكفاء آخرين في مجلس الوزراء لا ينتمون إلى منظمات سياسية. ومع ذلك، يتعين على أي منظمة سياسية تملك أغلبية المقاعد في مجلس النواب ألا تتجاوز نسبتها خمسين في المائة من جميع أعضاء مجلس الوزراء.[72]

ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة الوطنية التي وافق عليها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، ويتحمل المجلس المسؤولية أمام رئيس الجمهورية والبرلمان. ويؤدي المجلس أعماله على أساس التشارك في المسؤولية، وتنظر اجتماعات مجلس الوزراء في جميع القرارات السياسية العامة التي تتخذها الدولة، بما في ذلك مشاريع القوانين، ومشاريع المراسيم بالقوانين، ومشاريع الأوامر الرئاسية، وأوامر رئيس الوزراء، والأوامر الوزارية، والأوامر الصادرة عن وزراء الدولة وأعضاء آخرين في مجلس الوزراء، وأية مسائل أخرى تُعهد مسؤوليتها إلى مجلس الوزراء بموجب الدستور والقوانين الأخرى.[73]

2- السلطة التشريعية

يتولى البرلمان السلطة التشريعية ويتألف من مجلسين: مجلس النواب، ويُعرَف أعضاؤه باسم «النواب»، ومجلس الشيوخ، الذي يُعرَف أعضاؤه باسم «أعضاء مجلس الشيوخ». ويجري البرلمان مداولات، ويسنّ القوانين، ويراقب أعمال السلطة التنفيذية وفقاً للإجراءات التي يحددها الدستور. ويتألف مجلس النواب من 80 نائباً يُنتخبون لمدة خمس سنوات، من بينهم 53 نائباً يُنتخبون وفقاً لأحكام المادة (77) من الدستور، و24 امرأة تُنتخب من قِبل مجالس محددة وفقاً للكيانات الإدارية للدولة، ونائبان يُنتخبان من قِبل المجلس الوطني للشباب، ونائب يُنتخب من قِبل المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة.

72- Balthazar Nizeyimana, Civil society organizations in the public policy process in Rwanda (Master Thesis ,Kigali: University of Rwanda, College of Arts, August, 2013) Available at http://dr.ur.ac.rw/bitstream/handle/123456789/311/Barthazar%20Nzeyimana.pdf?sequence=1&isAllowed=y .

73- جوزفين كوهنيل لارسن، «تشكيل الدولة من خلال البناء العسكري للروانديين»، مركز الدراسات العسكرية (جامعة كوبنهاجن: مركز الدراسات العسكرية، 5 يوليو/تموز 2014) متاح على الرابط التالي: https://ecpr.eu / filestore/paperproposal/417cc8f2-46c4-4cb0-9c29-29d16ffdc073.pdf

أما المجلس الأعلى فهو مجلس الشيوخ المؤلف من 26 عضواً يُنتخبون أو يُعيَّنون لمدة ثماني سنوات: منهم 12 عضواً تنتخبهم مجالس الأقاليم والقطاعات، و8 أعضاء يُعيّنهم رئيس الجمهورية لضمان تمثيل المجتمعات المحلية المهمشة تاريخياً، و4 أعضاء يُعيّنهم منتدى التنظيمات السياسية، وعضوان ينتخبهما موظفو الجامعات. وبالإضافة إلى ذلك، يصبح رؤساء الدولة السابقون أعضاء في مجلس الشيوخ بناءً على طلب يتقدمون به أمام المحكمة العليا، شريطة أن يكونوا قد أتمّوا ولايتهم بصورة مشرّفة أو استقالوا طوعاً من منصبهم. وتوجد سبعة أحزاب سياسية ممثلة في مجلس النواب في البرلمان، وهي: الجبهة الوطنية الرواندية، الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الحزب الليبرالي، حزب الوسط الديمقراطي، الحزب الديمقراطي المثالي، الحزب الاشتراكي الرواندي، حزب التقدم والوفاق.[74]

ويمثل كلّ عضو في البرلمان الأمّة بأكملها، وليس فقط أولئك الذين انتخبوه أو رشّحوه أو التنظيم السياسي الذي ترشّح على قائمته للمشاركة في الانتخابات. وتُعتبر أي ولاية مفروضة لاغية وباطلة.

أما حقّ عضو البرلمان في التصويت، فهو إعلان شخصي، ولا يمكن لأي شخص أن يكون في الوقت نفسه عضواً في مجلس النواب وعضواً في مجلس الشيوخ. ويتعارض منصب النائب أو العضو في مجلس الشيوخ مع منصب العضو في مجلس الوزراء.

والبرلمان في رواندا هو الجهة الوحيدة المخوّلة بسنّ القوانين، ويعمل أثناء اضطلاعه بمهمته على النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد وتعديلها حتى يتم اعتمادها.

ويتعهّد البرلمان في عمله التشريعي بسنّ قوانين تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية المعترف بها في الدستور، وتضمين التشريعات المحلية أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ويشارك البرلمان أيضاً في صياغة القوانين والإجراءات المتعلقة بالهيكل الحكومي، وتوزيع الصلاحيات بين السلطات الحكومية والمحلية، وإنشاء المؤسسات العامة أو الشركات الوطنية، وفرض القيود على ممارسة الحريات المدنية لأسباب تتعلق بالدفاع الوطني.

74- زنوبيا إسماعيل، المجتمع المدني والمساءلة في رواندا، تقارير مركز المساعدة (لندن: تقارير مركز المساعدة، جامعة برمنجهام، 22 أغسطس/آب 2018) متوفرة على الرابط التالي: https://gsdrc.org /wp-content/uploads/2019/02/412_Civil_Society_in_Rwanda.pdf

ويصادق مجلس النواب على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وبذلك يُنفَّذ إدماجها في التشريعات الوطنية. ويحقّ للبرلمان الحصول على المعلومات ومراقبة الإجراءات والإدارة الحكومية.

ويعتمد مجلس النواب، في كل سنة مالية، ميزانية الدولة (قوانين المالية)، ويراقب تنفيذها (القوانين التنظيمية)، ويوافق على الأهداف المحدَّدة لعمل الدولة الاقتصادي والاجتماعي (قوانين التخطيط)، وهو ما له أثر حاسم على إعمال حقوق الإنسان الأساسية.

ويتّخذ البرلمان، في النهاية، موقفاً من التوجّه العام للسياسة الضريبية والنقدية والمصرفية للبلد، من خلال الوسائل القانونية المنصوص عليها في الدستور (الأسئلة الشفوية أو الخطية، وجلسات الاستماع أمام اللجان، واللجان البرلمانية للتحقيق أو الاستجواب).[75]

ويتمتّع مجلس الشيوخ بصلاحية الموافقة على تعيين رئيس المحكمة العليا ونائبه وقضاتها، ورئيس كلٍّ من المحكمة العليا للجمهورية والمحكمة التجارية العليا ونائبه، والمدعي العام ونائبه. ويحظى مجلس الشيوخ أيضاً بصلاحية الموافقة على تعيين رؤساء اللجان الوطنية وأعضائها، وأمين المظالم ونوابه، والمراجع العام لمالية الدولة ونائبه، والسفراء والممثلين الدائمين لدى المنظمات الدولية، ومحافظي المقاطعات، ورؤساء المؤسسات العامة والمنظمات شبه الحكومية التي لها شخصية اعتبارية، وغيرهم من الموظفين العموميين، وذلك على النحو الذي يحدده القانون الأساسي.

ويختص البرلمان أيضاً بتأييد أي إعلان حرب تقدمه السلطة التنفيذية أو رفضه. ورغم أن رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء يعلنان حالة الحصار أو حالة الطوارئ، فإنه لا يجوز تمديدها لأكثر من خمسة عشر يوماً إلا بموافقة مسبقة من البرلمان، وبالإضافة إلى الاستقلالية المالية التي تمنحها الأحكام الدستورية للبرلمان، فإن هذه الأحكام تؤمّن الاستقلال عن السلطة التشريعية وتكفل الحصانة.

75- Masabo Francois, Role of Civil Society Organizations in Conflict and Post-Conflict Situations in Rwanda, Journal of African Conflicts and Peace Studies (University of South Florida: Scholar Commons, Vol. 3: Iss. 2, June 2017) PP 16-37, available at http://scholarcommons.usf.edu/jacaps/vol3/iss2/2 .

- المادة 69- لأعضاء البرلمان الذين لا يمكن القبض عليهم أو تقديمهم للمحاكمة بسبب تصويتهم أو ما يعربون عنه من آراء أثناء اضطلاعهم بوظائفهم. ولغرض تقاسم السلطة، يجب ألا ينتمي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب إلى المنظمة السياسية نفسها.[76]

3- السلطة القضائية

إن السلطة القضائية مستقلة ومنفصلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتتمتع السلطة القضائية بالاستقلال المالي والإداري. ويقام العدل باسم الشعب ولا يجوز لأي أحد أن يكون قاضياً في قضية تخصه. والقضاء الرواندي مسؤول عن ضمان احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور. وتمارس السلطة القضائية من قبل المحكمة العليا؛ والمحاكم العليا للجمهورية ذات الأربع دوائر وتوجد في موزانسي، ونيانزا، ورواماغانا، وروسيزي؛ والمحكمة التجارية العليا؛ وثلاث محاكم تجارية؛ و12 محكمة متوسطة تتكون من 3 دوائر متخصصة: دائرة الأحداث، والدائرة الإدارية، ودائرة العمل؛ و60 محكمة ابتدائية؛ ومحكمة عسكرية عليا ومحكمة عسكرية. وتحدد الأحكام القانونية الواردة في القانون الأساسي رقم 51/2008 المؤرخ 9 أيلول/سبتمبر 2008 نظام المحاكم وطرائق عملها واختصاصها على أساس نظام قانوني واحد وإعمال مبدأ الحق في الاستئناف أمام محكمة ذات درجة أعلى، وتضم المحكمة الابتدائية التي تفصل في القضايا قاضياً واحداً يساعده رئيس قلم المحكمة -المادة 7 من القانون الأساسي رقم 51/2008 المؤرخ 9 أيلول/سبتمبر 2008. ويجب على المحاكم الابتدائية محاكمة جميع الجرائم باستثناء تلك التي حكم فيها بالسجن لمدة تزيد على خمس سنوات وكذلك تلك المتعلقة بقواعد المرور (المادة 66).[77]

76- Transparency International Rwanda, “Rwanda Civil Society Development”(Kigali: Transparency International Rwanda, December 2015) available at http://www.rgb.rw/fileadmin/Publications/Rwanda_Civil_Society_Barometer_2015.pdf .

77- أية حسين محمود، المركز العربي للدراسات والبحوث، ورقة سياسية منشورة على الموقع الالكتروني https://www.acrseg.com/41743

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org